

**رسالة تبين المعارف لعمر
الأرزنجاني (كان حياً سنة ٧٢٦هـ)
تحقيق ودراسة**

م. د. عدنان حسين مدلول

جامعة المثنى / كلية التربية الأساسية

Lectur. Dr. Adnan Hussein Madlool

Al-Muthanna University/ College of Basic Education

adnan.husseini@mu.edu.iq

المستخلص

كان الأرنزنجاني ينحو في عرضه لموضوعه نحواً بلاغياً منطقياً متجاوزاً التفاصيل التي تُعنى بها الصناعة النحوية، فعند حديثه عن المعرفة والنكرة في الاصطلاح لم يتحدث عن علاماتها اللفظية كما في حديث النحويين، بل ركّز حديثه فيما أسماه (المعلومية) مسترسلاً في الحديث عن مبدأ إعادة اللفظ معرفةً كان أم نكرة، وعلاقته الدلالية بمرجعه إذا كان ضميراً وبمعهوده إذا كان اسماً معرفاً بالألف واللام، إذ تعد هذه المسائل من أهم مباحث البلاغة ونحو النص.

الكلمات المفتاحية: تحقيق، المعرفة، النكرة، الأرنزنجاني.

Abstract

Al-Arznjani used a rhetorical and logical approach in presenting his subject, bypassing the details of the grammatical industry. When he talked about knowledge and indefiniteness in the term, he did not talk about its verbal signs, as in the grammarians' talk. Rather, he focused his speech on what he called (informative), continuing to talk about the principle of re-pronunciation. Defined or indefinite and its semantic relationship to its reference if it is a pronoun and to its usual if it is a noun defined by the alif and the lam, as these issues are considered among the most important topics text grammar.

Keywords: investigation, knowledge, indefiniteness, Arznjani.

المقدمة

على ألسنة العرب.

ولعل هذا النمط من التأليف يكون بعبارات موجزة، وبأمثلة مختصرة يعمد كاتبها إلى توضيح ما هو مبهم وتفسير ما هو غامض، وعلى هذا المنهج سار الأرزنجاني في رسالة (تبين المعارف) إذ جمع أصناف المعارف فيها؛ فقسّمها على أبواب، وذكر القاعدة العامة في كل باب، وأردفها بشواهد قرآنية تعزّز ما ذهب إليه، وأمثلة من كلام العرب، إن لم يجد لذلك شاهداً قرآنياً.

ولابد من تقديم الشكر إلى العاملين في مركز تصوير المخطوطات وفهرستها في العتبة العباسية المقدسة، ولاسيما الأستاذ صلاح السراج؛ إذ ساعدنا في الحصول على نسخة المخطوطة، فجزاه الله خيراً.

اتجه علماء أصول الفقه والمفسرون منذ نشأة العلوم الشرعية إلى دراسة علوم اللغة العربية وأصول مخاطباتها، فعنوا بدلالات ألفاظها، ونحوها، وبلاغتها، إذ تمثل لغة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مصدرًا رئيساً من مصادر أدلتهم، فصار تعلّم النحو واتقانه شرطاً أساساً لمن يروم بلوغ رتبة الاجتهاد في الفقه، ولأجل هذه المكانة التي يحتلها علم النحو عمد كثير من علماء أصول الفقه إلى التعمق في دراسته، والتأليف فيه.

ويمثل القرن السابع والثامن الهجريان عصرَ ازدهار التأليف في علوم اللغة عامة والنحو خاصة، إذ اتجه كثير من النحويين إلى كتابة الشروح والحواشي التي توضح المتون النحوية المشهورة، في حين اتجه آخرون إلى كتابة رسائل قصيرة تسلط الضوء على موضوع معين، فيعمد صاحبها إلى الاتكاء كثيراً على الشواهد القرآنية، والأمثلة الفصيحة التي وردت

وربما تكون نشأته العلمية في أرنجان التي نسب إليها، ويحتمل أن تكون دمشق أو بغداد إحدى محطات رحلته العلمية مرافقاً شيخه ظهير الملة والدين محمد بن عمر البخاري (ت ٥٦٦٨هـ)، الذي زار دمشق، ودُعِيَ إلى تدريس الطائفة الحنفية بالمستنصرية ببغداد، وبقي فيها مدة طويلة^(٥) إذ أَلَّف كتابه (كشف الإبهام لدفع الأوهام) سنة (٦٦٨هـ) في بغداد^(٦)، وهذا يرجح أن يكون الأرنجاني قد درس عليه في بغداد مدة من الزمن^(٧).

ثانياً: شيوخه وتلامذته

لم تذكر كتب التراجم شيوخه ولا تلامذته سوى ما ذكره هو بنفسه عن

(٥) ينظر: كتاب التكميل في شرح أصول البزدوني، أطروحة دكتوراه: ٤١.

(٦) ينظر: كشف الظنون: ١٤٨٤/٢ - ١٤٨٥، والجواهر المضية في طبقات الحنفية لابن أبي الوفاء الحنفي (ت ٧٧٥هـ): ٣/٢٩١-٢٩٠.

(٧) ينظر: كتاب التكميل في شرح أصول البزدوني: ٣٤.

التعريف بالمصنف:

أولاً: نسبه، ونشأته

هو عمر بن عبد المحسن اللخمي الأرنجاني^(١)، لُقّب بوجيه الدين^(٢)، محدث، أصولي، نحوي^(٣)، من فقهاء الحنفيّة، ينتسب إلى مدينة أرنجان، وهي مدينة تقع في أرمينيا، من بلاد الروم، وخلاط، قريبة من أرنجان الروم، وأغلب أهلها أرمين، وفيها مسلمون، وهم أعيان أهلها^(٤).

لم تذكر المصادر التي ترجمت للأرنجاني شيئاً عن ولادته ونشأته،

(١) يُنظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (ت ١٠٦٨هـ): ١/٦٣٢، وهديّة العارفين أسماء المؤلفين آثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ): ١/٧٩٤.

(٢) يُنظر: الأعلام لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ): ٥/٥٣، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (ت ١٤٠٨هـ): ٧/٢٩٥.

(٣) يُنظر: معجم المؤلفين: ٧/٢٩٥.

(٤) يُنظر: الأعلام: ٥/٥٣، ومعجم البلدان لياقوت الحموي (ت ٦٢٢هـ): ١/١٥٠.

خسرو بيك بسرايفو، تحت رقم (٥٨٧/٥٢٠)، وقد نقلت إليها من مكتبة آلجي إبراهيم باشا الفيروزية بترافنيك^(٤).

وفي أصول الفقه له كتاب (التكميل في شرح أصول البزدوي)، ذكر أنه أخذه عن الكردي بوساطة شيخه ظهير الدين محمد بن عمر البخاري، وهو شرح: بقال، أقول، وما عداه من الشروح بقوله: كذا^(٥).

وفي التراجم له كتاب (نزهة الأبرار في الأسماء ومناقب الأخيار)، وهو كتاب مختصر ذكر فيه الأرزنجاني أنه مختصر في وصف مناقب إمام المسلمين أبي حنيفة النعمان، وفي مناقب أصحابه وتلاميذه^(٦). ونسب إليه في النحو حاشية على الفوائد الضيائية المشهور (ملا جامي) لنور الدين عبد الرحمن الجامي وهو من

شيوخه في إسناد روايته قراءة لأصول فخر الإسلام البزدوي (ت ٤٨٢هـ)؛ إذ قال: «ولي حق روايته قراءة عن الإمام المتقن، المحقق الماهر، المدقق، درّك أسرار الدلالات الشرعية، ولأج الغوامض الفقهية، ظهير الملة والدين، أبي المظفر محمد بن عمر البخاري، نور الله ضريحه»^(١)، ومن شيوخه أيضاً محمد الفارسي الأيكي (ت ٦٩٧هـ)؛ إذ يقول الأرزنجاني: «كذا أفاد أستاذي الإمام المحقق العلامة شمس الملة والدين محمد الفارسي الأيكي سقى الله ثراه»^(٢).

ثالثاً: مصنفاته

ترك الأرزنجاني مصنفات في الحديث، ومن ذلك (روضة الأخيار في شرح مشارق الأنوار)^(٣)، وهي محفوظة حالياً في خزانة محفوظات مكتبة الغازي

(٤) يُنظر: موسوعة البحوث والمقالات العلمية، علي بن نايف الشحود: مج ٢٥٥ ج ٥ / ٢٧، وكتاب التكميل: ٣٧.
(٥) يُنظر: كشف الظنون: ١ / ٨١.
(٦) يُنظر: المصدر نفسه: ٢ / ١٩٣٨.

(١) المصدر نفسه: ٣٥.

(٢) المصدر نفسه: ٣٦.

(٣) يُنظر: هدية العارفين: ١ / ٧٩٤، وكشف

الظنون: ١ / ٦٣٢.

تأليف كتابه التكميل سنة (٧٢٦ هـ) بحسب ما دونه في كتابه الذي نسخه داود العنقري سنة (٧٤٧ هـ) مشيراً إلى وفاة مؤلفه الأرزنجاني، الأمر الذي يدل على أن الوفاة كانت بين هذين التاريخين^(٧).

التعريف بالرسالة:

وسم الأرزنجاني رسالته بـ (تبيين المعارف)، وذكر السبب الذي دعاه إلى ذلك، من أن أحدهم طلب منه على طريقة الامتحان أن يبين له دخول الألف واللام على الأعلام، وقد انبرى لكتابة المعارف بنحو عام، لأن الموضوع من المعترات، ومن أهم المهمات.

وتأتي أهمية الرسالة في أنها اشتملت على كل أنواع المعارف مشفوعة بشواهد قرآنية، وأمثلة من كلام العرب لبيان القاعدة التي يشرع بذكرها، أو يبينها للقارئ، وكان ينحو منحى بلاغياً منطقياً متجاوزاً التفصيلات التي تُعنى

(٧) يُنظر: المصدر نفسه: ٣٩ - ٤٠.

شروح الكافية في النحو لابن الحاجب (٦٤٦ هـ)^(١)، وهو أمر غير ممكن لأن وفاة الجامي كانت (٨٩٨ هـ)، وربما تكون لعبد الرحمن الأرزنجاني الفقيه المعاصر للجامي.

رابعاً: وفاته

اختلفت المصادر في سنة وفاته^(٢)؛ إذ ذكر الزركلي أنه توفي سنة (٧٠٠ هـ)^(٣)، وذهب حاجي خليفة إلى أنه كان حياً سنة (٨٧١ هـ)^(٤)، ووافقه عمر كحالة في ذلك^(٥)، وذهب آخرون إلى أنه كان حياً سنة (٧٢٦ هـ)^(٦).

واعترض على الرأيين الأولين، ورُجِّح الرأي الثالث؛ لأن الأرزنجاني فرغ من

(١) يُنظر: المصدر نفسه: ٢ / ١٣٧٠، وهدية العارفين: ١ / ٧٩٤،

(٢) يُنظر: ترتيب الأعلام على الأعوام: ١ / ٤٤٨.

(٣) يُنظر: الأعلام: ٥ / ٥٣.

(٤) يُنظر: كشف الظنون: ٢ / ١٦٨٩، وهدية العارفين: ١ / ٧٩٤.

(٥) يُنظر: معجم المؤلفين: ٢٩٥.

(٦) يُنظر: كتاب التكميل: ٣٩.

باب العلم وسار على هذا المنهج في بقية الأبواب إذ كان كلامه مختصراً وأقرب إلى الدراسة المصطلحية التي تركز في دلالات المسمى في ضوء الاستعمال من دون الخوض في أصول المصطلح وتفصيلاته، وهذا يدعو للقول: إنَّ منهج التأليف في الرسائل العلمية في القرنين السابع والثامن كان لها أثرٌ في نشأة التأليف في معجمات المصطلحات التي ظهرت في القرن التاسع وما تلاه، كمعجم التعريفات للشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، والكليات لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) وغيرهما.

منهج المصنف:

١- افتتح الأرزنجاني رسالته بحمد الله، والصلاة على نبيه وآله وصحبه، وذكر سبب تأليفه الرسالة؛ إذ ذكر أن أحدهم سأله عن دخول الألف واللام على الأعلام؛ غير أنه لم يفصح عن اسم السائل، ودعاه في رسالته، ولعل السائل ذو منزلة كبيرة.

بها الصناعة النحوية، فعند حديثه عن النكرة لم يتحدث عن علاماتها اللفظية كما في حديث النحاة، بل انصبَّ حديثه عمّا أسماه (المعلومية) مسترسلاً في الحديث عن مبدأ إعادة اللفظ معرفة كان أم نكرة وعلاقته الدلالية بمرجعه إذا كان ضميراً وبمعهوده إذا كان اسماً معرفاً بالألف واللام، إذ تعد هذه المسائل من أهم مباحث البلاغة ونحو النص، وفي موضوع الضمائر لم يتطرق إلى أحوال الضمير من حيث تفصيلات الإعراب وغيرها من مسائل الصناعة النحوية، بل ركّز في ضمير الغائب من حيث مطابقته لمفسره، وأحوال هذا المفسّر من حيث التقدّم والتأخر، والتصريح به وعدمه، والقرائن الدالة عليه وقد استغرق كلامه عن الضمائر ما يفوق كلامه عن بقية المعارف مجتمعة على الرغم من أنّه ذكر في مقدمته أنّ سبب تأليفه الرسالة هو سؤال سئل به عن دخول الألف واللام على الأعلام التي كانت محور كلامه في

الاسترابادي، من النحويين، وأبو هلال العسكري، والجرجاني، والقزويني، من البلاغيين، فضلاً عن المصطلحات المنطقية التي حفلت بها رسالته، لكنه لم يكن يشير إلى مصادر أقواله.

٦- لم يكن المؤلف في بعض المواضع التي أشار بها إلى غيره، ينسب القول إلى أحد بعينه، فيقول: (قال قوم)، و(قال بعضهم) وفي بعض المواضع ينسب الأمر إلى البصريين أو الكوفيين.

٧- ورد في الرسالة ثمة مختصرات، منها: (م)، و(ح).

توثيق اسم المخطوطة ونسبتها إلى صاحبها:

لم أجد في كتب التراجم من ينسب هذه الرسالة لغير الأرنجاني، ونسبها الأرنجاني لنفسه في بداية المخطوطة؛ إذ قال بعد حمد الله والصلاة على نبيه وآله وصحبه، وبيان السبب في تأليفه هذه الرسالة: ((فيقول العبد الجاني عمر الأرنجاني... وسميته بتبيين المعارف)).

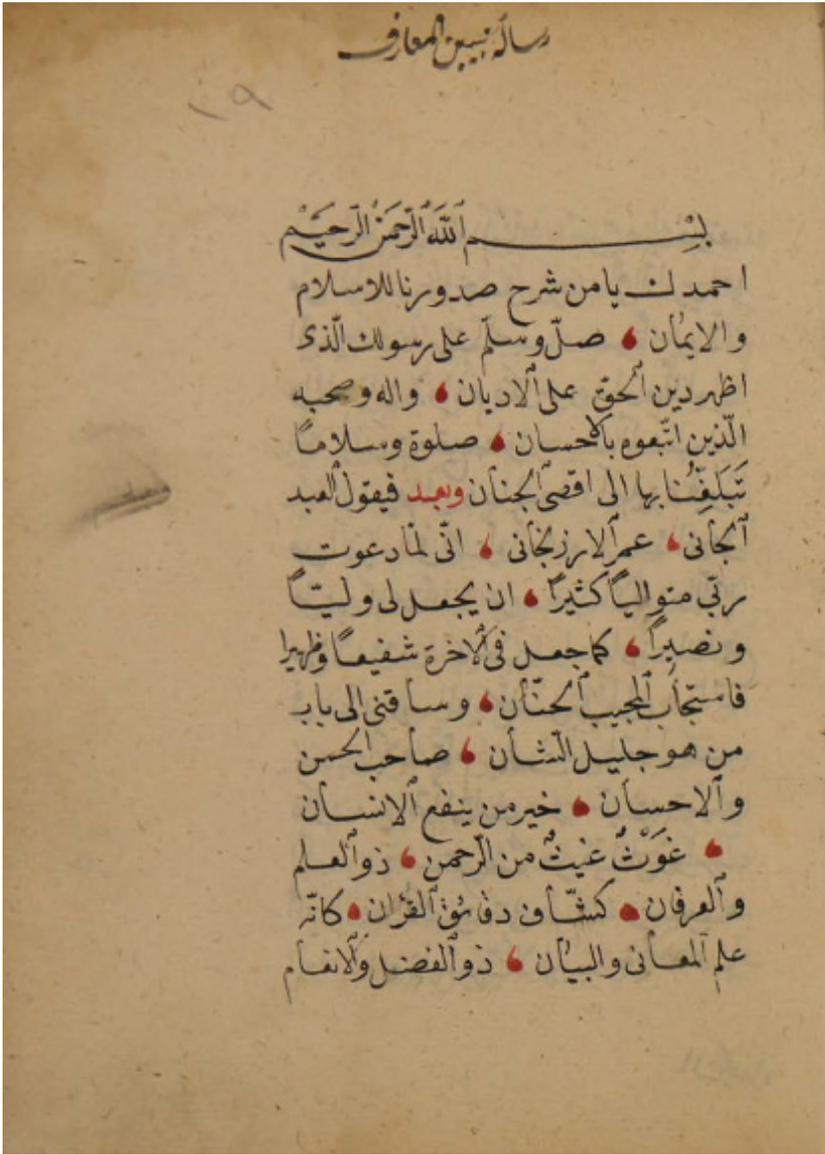
٢- تضمنت الرسالة، مقدمة وسبعة أبواب، وكانت المقدمة للمعرفة لغة واصطلاحاً، وأما الأبواب فكانت كما يأتي: باب الضمير، باب العَلَم، باب اسم الإشارة، باب المعرّف بالنداء، باب الموصول، باب المعرّف باللام، باب المضاف.

٣- استشهد المؤلف ببعض الآيات القرآنية التي تعزز القواعد النحوية، واستشهد بقراءة واحدة، وبيت شعري واحد، وبعض شواهد العرب الثرية.

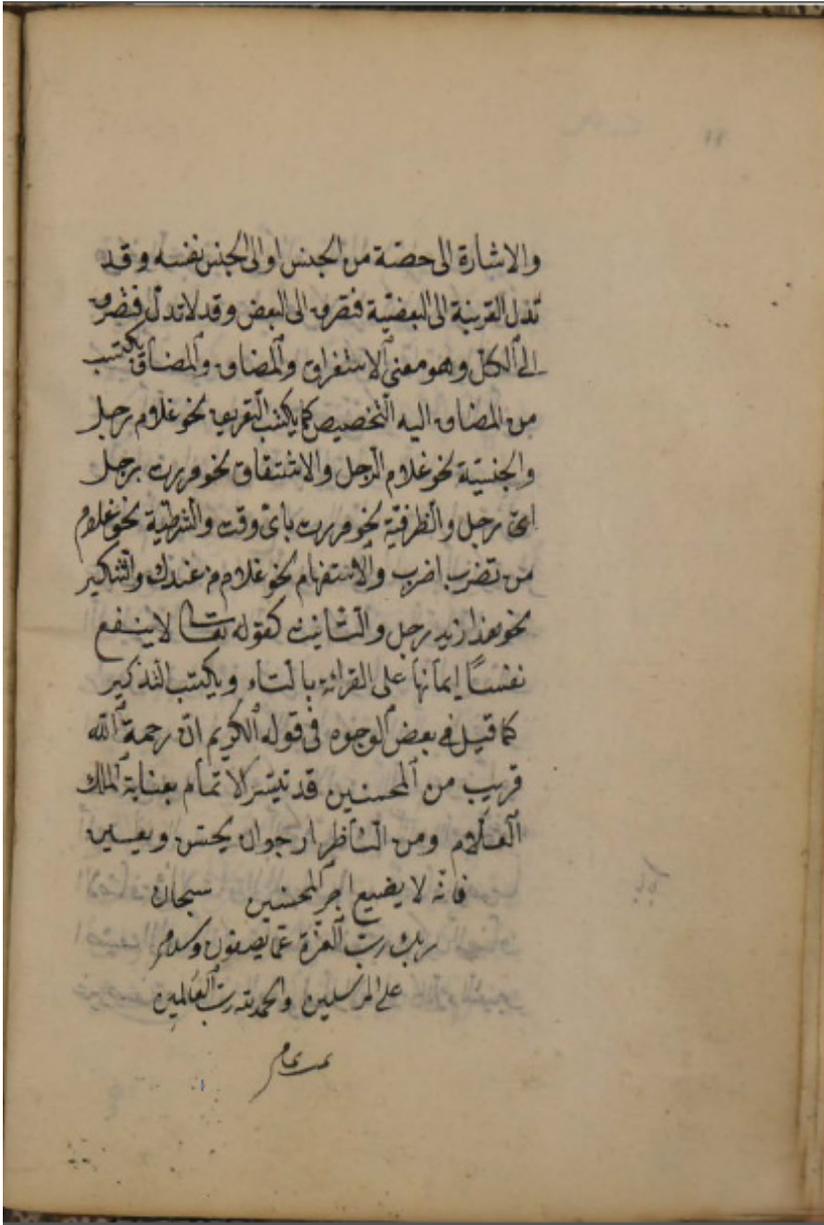
٤- هنالك تشابه بين عبارات المؤلف وعبارات أبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) في كتابه الكليات؛ الذي يبدو أنه اقتبس بعض عبارات رسالة الأرنجاني أو قد يكونا كلاهما أخذاً من مصدر واحد لم أطلع عليه.

٥- برز في رسالة المؤلف الجمع بين الآراء النحوية والبلاغية؛ إذ حفلت بآراء النحاة والبلاغيين، وأبرزهم ابن الحاجب، وابن مالك، والرضي

- وصف النسخ:
- ٥- أشرت إلى نهاية صفحات النسخ باختصار مفردة (وجه) بالحرف (و) وباختصار مفردة (ظهر) بالحرف (ظ)، فتكون الإشارة بعد وضعها بين معقوفتين ب[١/و]، أي نهاية وجه هذه الصفحة، وكذا ب[١/ظ] أي نهاية ظهر الصفحة.
- ٦- وثقت آراء العلماء بالرجوع إلى مصادرهم، أو بالرجوع إلى المصادر اللغوية.
- ٧- خرجت معظم المسائل النحوية أو البلاغية الوارد في الرسالة، فضلاً عن تحريج الآيات القرآنية والقراءة القرآنية وبيت الشعر.
- ٨- وضح في الهامش بعض المسائل التي رأيت أن بها حاجة إلى التوضيح.
- ٩- اقتطعت نموذجاً من صورة الصفحة الأولى والأخيرة للنسخة المعتمدة.
- ١٠- ألحقت بخاتمة التحقيق قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدها في التحقيق.
- لم أعثر لهذه الرسالة إلا على نسخة واحدة، وهي نسخة مكتبة علي أميرى - تركيا، ضمن مجموعة رقمها (١٧٥٢)، تضمنت إحدى عشرة رسالة، عدد صفحاتها: اثنان وعشرون صفحة، وقد وضع المؤلف عنوانات للأبواب التي وردت فيها، نوع الخط: نسخ، وكتبت بعض كلماتها بالمداد الأحمر، توجد نسخة منها في مركز مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، وأغلب الظن أن هذه النسخة ليست بخط المؤلف.
- عملي في تحقيق المخطوطة:
- ١- اخترت هذه النسخة، وأعدتها الأصل؛ لأنني لم أعثر على نسخة أخرى للمخطوطة، وجعلتها الأصل في العمل.
- ٢- المتن فيها كامل، وخطها واضح ومقروء.
- ٣- كتبت النص على وفق القواعد الإملائية المعاصرة، مع الإشارة إلى الاختلاف في رسم بعض الكلمات الواردة.



الصفحة الأولى من نسخة مكتبة علي أميرى بتركيا رقمها (١٧٥٢ / ٥)



الصفحة الأخيرة من نسخة مكتبة علي أميري بتركيا رقمها (١٧٥٢ / ٥)

بسم الله الرحمن الرحيم
أحمدك يا مَنْ شرح صدورنا للإسلام
والإيمان، صلّ وسلّم على رسولك الذي
أظهر دين الحق على الأديان، وآله وصحبه
الذين اتبعوه بالإحسان، صلاة وسلامًا
تبلغنا بها إلى أقصى الجنان، وبعد...

فيقول العبد الجاني عمر الأرزنجاني:
إني لَمَّا دعوت ربي متواليًا كثيرًا، أن يجعل
لي وليًا ونصيرًا، كما جعل في الآخرة
شفيعًا وظهيرًا فاستجاب المجيب الحنّان،
وساقني إلى باب مَنْ هو جليل الشأن،
صاحب الحسن والإحسان، خير مَنْ
ينفع الإنسان، غَوْتُ غَيْثٌ من الرحمن،
ذو العلم والعرفان، كَشَّاف دقائق
القرآن، كأنه علم المعاني والبيان، ذو
الفضل والإنعام [١/و]، سُمِّي حبيب
الله المنّان، ربّ هب لي ما يقصده من
المرادات، واجعل درجته في الدارين أعلى
الدرجات، ربّ اجعله مصونًا عن الآلام
والأحزان، وأدم ذكر خيره مادام الملوان،
يا ربّ متّع بطول حياته المسلمين،

وارحم لمن دعا له وقال آمين، فيومًا من
الأيام في أثناء الكلام سألني على طريق
الامتحان عن دخول الألف واللام على
الأعلام، فأجبت واستأذنت أن أجمع في
حقه رسالة تحصل بها المرام؛ فإنه جدير
بالاهتمام فجمعت من المعتمرات لكونه
من أهم المهّمات، وسمّيته بتبيين المعارف
مستفيضًا من فيّاض ذوارف^(١) العوارف
فكسرتة على مقدمة وسبعة أبواب^٢ بعناية
ربّ الأرباب، ومنه المسؤول [١/ظ] أن
يجعله في حيّز القبول؛ فإنه خير مأمول.

مقدمة: المعرفة في اللغة التصور^(٣)
كما أن العلم الإدراك^(٤)، وفسّر في

(١) في الأصل (زوارف)

(٢) اتبع المصنف تقسيم ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)
وابن مالك ت ٦٧٢ هـ للمعارف على
سبعة أقسام.

(٣) ينظر: معجم الفروق اللغوية لأبي هلال
العسكري (٣٩٥ هـ): ٥٠١، وورد هذا
المعنى بنصه في الكليات لأبي البقاء الكفوي
(١٠٩٤ هـ): ٨٢٥.

(٤) ينظر: معجم الفروق اللغوية: ٩٠،
والحاشية على المطول للشريف الجرجاني

القاموس^(١) كل واحد منهما بالآخر لكنَّ المعرفة يقال للإدراك المسبوق بالعدم ولثاني الإدراكين إذا تخللها عدم ولإدراك الجزئي ولإدراك البسيط، ولهذا السر عدَّى إلى مفعول واحد كما يقال: العلم الصورة الحاصلة عند العقل، وللاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع، ولإدراك الكلي ولإدراك المركب؛ ولذلك عدَّى إلى مفعولين، والمعرفة قد يقال فيما يدرك آثاره، وإن لم يدرك ذاته، والعلم فيما يدرك ذاته^(٢)، ولذا قيل: عارف بالله دون عالم به، والمعرفة يقال فيما يتوصَّل إليه بتفكّر وتدبّر^(٣)، ولذا قيل: للحد

معرفاً^(٤) [٢/ و]، والعلم قد يقال في ذلك وفي غيره^(٥)، ومن ثمَّ قيل: الله عالم عليم دون عارف عريف، وفي الاصطلاح اسم وضع لشيء معين من حيث أنه معيّن^(٦)، وهي سبعة أقسام سنورد كل قسم في باب على حدة إن شاء^(٧) الله تعالى، والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه^(٨)، وفي لفظ المعرفة إشارة إلى أن مفهومها معهود معلوم بوجه ما بخلاف النكرة؛ فإن معناها وإن كانت معلومة أيضاً لكن ليس في لفظها إشارة إلى تلك المعلوماتية، وبهذا يظهر كون الضمائر الراجعة إلى النكرة معرفة مع كون المرجوع إليه نكرة، وكذا كون

(٤) يُنظر: معجم الفروق اللغوية: ١٧٨،

ودستور العلماء: ٣/ ١٠٥، ١٩٩.

(٥) يُنظر: معجم الفروق اللغوية: ٥٠٢.

(٦) قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ): «المعرفة

ما وضع لشيء بعينه»، في الكافية في علم

النحو: ٣٧، وقد ورد التعريف بلفظ مشابه

في موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون:

١٥٨٦/٢.

(٧) في الأصل (انشاء)

(٨) يُنظر: الكافية في علم النحو: ٣٧.

(ت ٨١٦هـ): ٤٨ والكليات: ٦١١.

(١) ينظر: كتاب الأفعال لابن القوطية (ت

٣٦٧هـ): ١٩، والصحاح تاج اللغة

وصحاح العربية للجوهري (ت ٣٩٣هـ):

١٩٩٠/٥، ولسان العرب لابن منظور

(ت ٧١١هـ): ١٢/ ٤١٧ (علم).

(٢) يُنظر: معجم الفروق اللغوية: ٥٠١-

٥٠٢، والكليات: ٦١١،

(٣) يُنظر: معجم الفروق اللغوية: ٥٠٢، وتاج

العروس: ٣٣/ ١٢٧.

هذا هو الأصل عند الإطلاق، وخلو المقام عن القرائن وإلا فقد يعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾^(٤)، وقد يعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تبارك: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾^(٥) إلى قوله: ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْأَلِكِيبُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا﴾^(٦)، وقد يعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله العظيم: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ

المعرف بلام العهد معرفة مع كون المعهود نكرة^(١)، كما في قوله الكريم: ﴿أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾^(٢) فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ^(٣)، والنكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين [٢/ظ] الأول؛ لأن الأصل في اللام العهد، وإذا أعيدت نكرة كانت غيرها وإلا لكان المناسب هو التعريف بناءً على كونه معهوداً سابقاً في الذكر، وكذلك المعرفة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأول، وإذا أعيدت معرفة كانت عين الأول^(٣) لما ذكرنا هذا ما اشتهر؛ لكن

وإذا أعادتها بمعرفة فهي هي. تقول من ذلك: إذا كسبت درهما فأنتفق درهما، فالثاني غير الأول، فإذا أعدته بالألف واللام فهي هي، تهذيب اللغة: ٤٩/٢، وينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ): ٣٠١، وتفسير النسفي (ت ٧١٠ هـ) (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): ٦٥٧/٣، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام (٧٦١ هـ): ٨٦١.

(٤) سورة الزخرف: ٨٤.

(٥) سورة الأنعام: ١٥٥، في الأصل (وهذا

كتاب أنزلناه إليك)

(٦) سورة الأنعام: ١٥٦.

(١) لم يذكر المؤلف اشتراط النحويين في تعريف الضمير والمعهود باللام أن تكون النكرة المعود إليها مختصة بحكم، لكن الشواهد التي ذكرها كانت متوافقة مع هذا الشرط، ينظر في هذه المسألة: شرح الرضي على الكافية (ت ٦٨٦ هـ): ٢٣٥/٣، وذكر الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ) كلاماً مشابهاً لكلام المؤلف من دون إشارة إلى مصدره، ينظر: الكليات: ٨٢٤.

(٢) سورة المزمل: ١٥ - ١٦.

(٣) جاء في تهذيب اللغة للأزهري (ت

٣٧٠ هـ)، « قَالَ الْفِرَاءُ: الْعَرَبُ إِذَا ذَكَرَتْ

نَكْرَةً ثُمَّ أَعَادَتَهَا بِنَكْرَةٍ مِثْلَهَا صَارَتْ إِثْنَيْنِ،

فالأولان أعرف المعارف وأوضحها ولذلك لا يكونان موصوفين^(٦)، وحمل ضمير الغائب عليهما، والوصف الهادح وغيره على الموضح، ولكونه ناظرًا إلى الذات لا يكون صفة^(٧)، وهو إمّا أن

(٦) ويريد بهما (الضمير والعلم) إذا ذهب معظم النحويين المتقدمين والمتأخرين إلى أن الضمير، والاسم العلم هما أعرف المعارف واختلفوا بترتيبها فالذين قدموا الضمير احتجوا بأن غيرها من المعارف لا يمتنع من أن يوصف أو يوصف به، أو يجتمع له الأمران: الوصف به وأن يوصف، والذين قدموا الاسم العلم احتجوا بأن العلم لا اشترك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها، ينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ(ت ٤٦٩هـ)، والمرتلج في شرح الجمل: ٢٨٦، والانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ): ٥٨١/٢، والبديع في علم العربية لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ): ٣١٦/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٣١٠، و٣/٢٤٥.

(٧) قال السهيلي (ت ٥٨١هـ): «المضمّر لا ينعت ولا ينعت به فلا بد أن يكون نعت الاسم الظاهر (ظاهراً) مثله وقد اعتل (أبو القاسم) في امتناع نعت المضمّر بما ذكره في

الْكِتَابِ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ ﴿١﴾، وقد يعاد [٣/و] المعرفة نكرة مع عدم المغايرة^(٢) كقوله تعالى: ﴿أَتَمَّ إِلَهُكُمْ إِلَهُهُ وَاحِدٌ﴾^(٣)، ومثله كثير في الكلام وبما أوردنا يكشف المقام.

باب الضمير، وهو في اللغة المستور^(٤)، وفي الاصطلاح الموضوع لتعيين مسماه مشعراً بتكلمه أو خطابته أو غيبته^(٥)؛

(١) سورة المائدة: ٤٨، وفي الاصل (وهو الذي أنزل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب)

(٢) قال ابن هشام (ت ٧٦١هـ): «وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْحَقُّ أَنْ فِي تَعْرِيفِ الْأَوَّلِ مَا يُوجِبُ الْإِتِّحَادَ وَفِي التَّنْكِيرِ يَقَعُ الْإِحْتِمَالُ وَالْقَرِينَةُ تَعِينُ»، مغنى اللبيب: ٨٦٤، وينظر: عروس الأفراح للسبكي (ت ٧٧٣هـ): ١/٢١٢-٢١٤، والكليّات: ٨٩٦.

(٣) سورة الكهف: ١١٠.

(٤) جاء في غريب الحديث للحري (ت ٢٨٥هـ) «وَالضَّمِيرُ مَا سَتَرْتَهُ فِي نَفْسِكَ»: ١١٠٢/٣، ويُنظر: الكليّات: ٥٧١.

(٥) يُنظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت ٦٧٢هـ): ٢٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/١٢٠.

المنفصل، والثاني المتصل^(١)، وهو مرفوع ومنصوب ومجرور، والمنفصل مرفوع ومنصوب دون مجرور^(٢)، فلذلك خمسة أقسام؛ فالأول بارز ومستتر^(٣)؛ فالمستتر إن كان بحيث لا يجوز إبرازه، ولا يسند عامله إلا إليه أو لا^(٤)؛ فالأول واجب

شرح الأشموني، لمحمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦ هـ): ٣ / ١٠٦.

(١) ينظر: الكافية في علم النحو: ٣٢.
(٢) يُنظر: اللع في العربية لابن جني (ت ٣٩٢ هـ): ١٠٠، وشرح الرضي: ٢ / ٤٠٩، وشرح التصريح لخالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ): ١ / ١٠٥.

(٣) قال المرادي (ت ٧٤٩ هـ) « والضمير قسمان: متصل ومنفصل، والمتصل قسمان: بارز ومستتر. هذا تقسيم الجمهور. وأما المصنف فقسمه أولاً إلى بارز ومستتر، فالبارز ما له صورة في اللفظ، والمستتر ضده، والبارز قسمان: متصل ومنفصل. ولما كان المتصل هو الأصل، لكونه أخصر قدمه على المنفصل»، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت ٧٤٩ هـ): ١ / ٣٥٩. وقسمة الأرنجاني تخالف هذين التقسيمين، إذ جعل المستتر فرعاً على المنفصل ناظراً إلى صورته المقدرة.
(٤) في الأصل (أولاً).

يستقل بنفسه في التلغظ أو لا، الأول

آخر الباب، ولا أراها علة كافية، لأن غير المضمّر من المعارف لا يستغني عن النعت، وإن كان المخاطب قد عرفه، وليس النعت بألة تعريف، ولكن الغرض به قد يكون تحلية للمنوع، وقد يكون تمييزاً بينه وبين غيره ورفعاً للالتباس. والمضمّر قد يحتاج إلى هذا كله، ألا تراه يبدل منه للبيان، ويؤكد وإنما المانع من نعته غير ما ذكره (أبو القاسم) وهو أن المضمّر إشارة إلى المذكور، والإشارة لا تنعت إنما ينعت المشار إليه، فإذا أضمرت بعد ذكر، ثم أردت أن تنعت فإنما يجري النعت على الظاهر لا على علامة الإضمار التي هي إشارة إليه، نتائج الفكر في النحو: ١٦٦ - ١٦٧، وقال الصبان (ت ١٢٠٦ هـ): « أما أنه لا ينعت؛ فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما إلى التوضيح، وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف الهادح أو الذم أو غيرهما طرداً للباب... وأما أنه لا ينعت به؛ فلأنه ليس في الضمير معنى الوصفية؛ لأنه لا يدل إلا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا. ويرد على تعليل عدم النعت به ما إذا كان الضمير يرجع إلى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كمرجعه دلالة اللّهم إلا أن يقال طردوا الباب فتأمل، حاشية الصبان على

المتصل والمجرور المتصل كالجاء مَّا قبله^(٤)، ولذلك إذا أريد العطف على المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً ووجب تأكيده أو لا بمنفصل إلا أن يقع بينهما فصل^(٥)، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آءَابَاؤُنَا ﴾^(٦)، ولعدم انفصال ضمير المجرور إذا عطف عليه أعيد الجاء^(٧)، والضمائر بعضها يقع موقع بعض، نحو:

اتفقا رتبة، وربما اتصلا غائبين ان لم يشبها لفظاً، تسهيل الفوائد: ٢٦-٢٧، وتنظر الشواهد في شرح التسهيل: ١/١٤٨-١٥١.

(٤) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/١٤٠.
(٥) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ): ١/٤٣١، وشرح ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) على ألفية ابن مالك: ٣٨٥.
(٦) سورة الأنعام: من الآية ١٤٨.

(٧) ما ذكره المنصف هو مذهب البصريين الذين منعوا العطف على الضمير المجرور إلا أن يعاد الجاء، فيقال مثلاً: مررت بك وبزيد، ولا يقال مررت بك وزيد. وخالفهم في ذلك الكوفيون فأجازوا العطف من دون إعادة الجاء، يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري: ٢/٣٧٩.

[٣/ظ] الاستتار، وذلك في المتكلمين والمخاطب المفرد المذكّر من غير الماضي، وفي اسم فعل لمعنى الأمر، وفي شبه الفعل إذا لم يوجد شرط عمله، والثاني جائز الاستتار، وذلك فيما عدا الأول^(١)، والأصل في الضمائر الاتصال^(٢)، وإنما يجوز الانفصال لمانع كتقديم الضمير على عامله أو بالفصل لنكتة أو يكون العامل معنوياً وغيرها من الموانع^(٣)، والمرفوع

(١) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ١/٤٦٦-٤٦٧، وهمع الهوامع للسيوطي (ت ٩١١هـ): ١/٢٤٤-٢٤٥.

(٢) يريد بذلك أنك لا تستعمل الضمير المنفصل في موضع المتصل فتقول: (قمتُ) ولا تقول: (قام أنا)، ينظر في ذلك: البديع في علم العربية لابن الأثير (٦٠٦هـ): ٢/٢٢٢، وشرح المفصل: ٢/٣١٥، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/٣٥٩.

(٣) جاء في التسهيل «يتعين انفصال الضمير إن حُصرَ بإنها، أو رُفِعَ بمصدرٍ مُضاف إلى المنصوب، أو بصفة جرت على غير صاحبها، أو اضمر العامل، أو أُخِّرَ، أو كان حرف نفي أو فَصْلَةٌ متبوع، أو ولي واو المصاحبة، أو إلا، أو ما، أو اللام الفارقة، أو نصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوع ان

(٦)؛ فالضمير في ذريته عائد على إبراهيم (عليه السلام)، لأنه من أول القصة إلى آخرها له (عليه السلام) (٧)، والمرجع إما مصرح بلفظه كقولك: جاءني (٨) زيد فأكرمته، وإما مستغني عنه بحضور مدلوله في الحس (٩) كقوله تعالى: ﴿يَتَأَبَّتِ

ما أنا كانت (١) ضمير المتكلم والمخاطب [٤/و] يفسرهما المشاهدة، وأما الغائب فعار عنها فيحتاج إلى مفسر ومرجع، ولا بد من تقديم (٢)، ولا يكون غير الأقرب إلا أن يكون مضافاً إليه (٣) فحينئذ الأصل عوده إلى المضاف إليه (٤) كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْخِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ (٥)، أو يدل عليه دليل كقوله تبارك: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾

(٦) سورة العنكبوت: ٢٧.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل: ١٥٧/١.

(٨) في الأصل (جائني)

(٩) يُنظر: شرح التسهيل: ١٥١/١، قال أبو

حيان « وكل هذا على سبيل الأدب في الألفاظ والاستحياء من الخطاب الذي لا يليق بالأنبياء، فأبرز الاسم في صورة الضمير الغائب تأدباً مع الملك وحياءً منه. وكذلك أيضاً قوله: (يَأْتِي أَسْتَأْجِرُهُ) عائد على موسى، فمفسره مصرح بلفظه، وكأن المصنف تخيل أن هذا موضع إشارة لكون صاحب الضمير حاضرًا عند المخاطب، فاعتقد أن المفسر يُستغنى عنه بحضور مدلوله حسًا، فجرى الضمير مجرى اسم الإشارة، والتحقيق ما ذكرناه» التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ): ٢٥٤/٢.

(١) يريد وقوع ضمير الرفع في موضع الجر والعكس، يُنظر في هذه المسألة: شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): ٢٤٥-٢٤٠/٢.

(٢) يُنظر: شرح الرضي: ٤٠٤/٢ - ٤٠٦، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ): ٢٥٢/٢.

(٣) يُنظر: شرح التسهيل: ١٥٦/١ - ١٥٧.

(٤) الأصل هو العودة إلى المضاف؛ لأنه المُحدث عنه، ويجوز أن يعود إلى المضاف إليه فيطبق قاعدة الأقرب، يُنظر: الكليات: ٥٦٩، ومعاني النحو: ٦٤/١.

(٥) سورة الجمعة: ٥.

مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴿١٠﴾، أي من عمر غير معمر ﴿١١﴾، أو بذكر ما هو له مصاحب بوجه نحو الاستغناء بمستلزم عن مستلزم ﴿١٢﴾ كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ ﴿١٣﴾؛ فعفي مستلزم عافياً فالضمير في إليه راجع إليه ﴿١٤﴾ أو بدلالة السياق عليه ﴿١٥﴾ مثل قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ ﴿١٦﴾، وقد يكون المرجع المصاحب المسكوت

أَسْتَجِرَّهُ ﴿١﴾، أو في العلم ﴿٢﴾ كقوله تبارك: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ ﴿٣﴾، وقال البعض فيه بالشهرة المغنية عن التصريح ﴿٤﴾، أو بذكر ما صاحب الضمير [٤/ظ] جزؤه ﴿٥﴾ كقوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ ﴿٦﴾، أو بذكر ما صاحب الضمير كله ﴿٧﴾ كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾ ﴿٨﴾، أو بذكر ما هو له نظير ﴿٩﴾ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ

(١) سورة القصص: ٢٦.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل: ١٥٧.

(٣) سورة القدر: ١.

(٤) ورد في تفسير البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)

«النباهة المغنية عن التصريح» ينظر:

٣٢٧/٥، وكذا في الكلبيات: ١٣٦، وفي

شرح شذور الذهب لابن هشام (ت ٧٦١هـ)

«وَفِي ذَلِكَ شَهَادَةٌ لَهُ بِالنَّبَاهَةِ وَأَنَّهُ غَنِي

عَنِ التَّفْسِيرِ»، ينظر: ١٧٦.

(٥) يُنظر: شرح التسهيل: ١/١٥٧.

(٦) سورة المائدة: ٨.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل: ١/١٥٨.

(٨) سورة التوبة: ٣٤.

(٩) يُنظر: شرح التسهيل: ١/١٥٩.

(١٠) سورة فاطر: ١١.

(١١) يُنظر: شرح التسهيل: ١/١٥٩.

(١٢) يُنظر: شرح التسهيل: ١/١٥٨.

(١٣) سورة البقرة: ١٧٨. في الأصل لم ترد

(له).

(١٤) يُنظر: شرح التسهيل: ١/١٥٨.

(١٥) يُنظر: شرح التسهيل: ١/١٥٨، وربما أراد

بالسياق هنا السياق اللغوي، فقد جرى

ذِكْرُهَا فِي أَوَّلِ السُّورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

(وَالْأَرْضَ وَصَعَهَا لِلْأَنَامِ)، ينظر: تأويل

مشكل القرآن لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ):

٢٢٦/١ - ٢٢٨، وتفسير القرطبي (ت

٦٧١هـ): ١٧/١٦٤.

(١٦) سورة الرحمن: ٢٦.

إلى المؤنث باعتبار الشخص وبالعكس باعتبار النفس إذا اجتمع في الضمير مراعاة^(٧) اللفظ والمعنى بدئاً باللفظ ثم بالمعنى^(٨) كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٩)، وقد يُذكر شيثان، ويعاد الضمير إلى أحدهما، والغالب كون الثاني^(١٠) نحو قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾^(١١)، وقد

عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم^(١) صلاحيته له^(٢) كقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلَالًا فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ﴾^(٣)، فهي عائد إلى الأيدي لأنها تصاحب الأعناق [٥/و] في الأغلال فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها^(٤)، والأصل في العائد^(٥) أن يوافق المرجع في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع لكن الضمير إذا وقع بين الاثنين مذكر ومؤنث وهما عبارتان عن مدلول واحد جاز فيه التذكير والتأنيث كقولهم: الكلام يسمّى جملة^(٦)، والضمير المذكر يرجع

(٧) في الأصل (مراعات)

(٨) يريد أن الضمير عاد على (من) الموصولة مرتين، أولها مفرداً في الفعل (يقول) مراعاة للفظ (من)، وثانيها جمعاً في (وما هم بمؤمنين) مراعاة لمعنى الجمع في (من)، وَهَكَذَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى بُدِئَ بِاللَّفْظِ ثُمَّ أُتْبِعَ بِالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى. يُنْظَرُ: معاني القرآن للأخفش (ت ٢١٥ هـ): ٣٦/١، ودرج الدرر في تفسير الآي والسور، للجرجاني (ت ٤٧١ هـ): ١٠٤/١، وملاك التأويل للغرناطي (ت ٧٠٨ هـ): ٤٣٧/١، والبحر المحيط لأبي حيان: ٩٠/١.

(٩) سورة البقرة: ٨.

(١٠) يُنْظَرُ: الكليات: ٥٦٩.

(١١) سورة البقرة: ٤٥.

(١) في الأصل (علم)

(٢) يُنْظَرُ: شرح التسهيل: ١٥٩/١.

(٣) سورة يس: ٨.

(٤) يُنْظَرُ: شرح التسهيل: ١٥٩/١.

(٥) - في الأصل (العائد)

(٦) جاء في حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، للشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ): «كل ضمير وقع بين مذكر ومؤنث هما عبارتان عن مدلول واحد جاز فيه التذكير والتأنيث نحو الكلام يسمّى جملة»، حاشية الشهاب: ٢٠/٣، وينظر: الكليات: ٥٦٨.

وقد وضعوا مكان الضمير الواحد ضمير الجمع إما رفعاً لمكانة المخاطب أو إظهاراً لعظمة، وغير ذلك^(٥)، وقد يذكر الجمع مع جمع أو مع تثنية أو مع واحد فيكون الضمير تثنية، ويجوز عدم المطابقة بين الضمير ومرجعه عند الأمن من اللبس^(٦) كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾^(٧)، وقد يذكر قبل الجملة ضمير غائب مستتراً كان أو بارزاً متصلاً أو منفصلاً يفسر بالجملة بعده، ويسمى ضمير الشأن، والقصة، ومرجعه مقدم حكماً لأنه إنما لم يجئ [٦/و] مبهماً أو لا إلاً لقصد تعظيم ما

(٥) يُنظر: شرح التسهيل: ١/١٢١ - ١٢٢، والتذليل والتكميل: ١/٧١.

(٦) تقع هذه المسألة عند النحويين ضمن باب الحمل على المعنى لا أمن اللبس، ينظر: شرح المفصل: ٣/٢٢٦، ٢٣٣، ٣٨٢، وأمالي ابن الحاجب: ١/٣٦٠، وشرح التسهيل: ١/١٢٨.

(٧) ولوكلياً النخاع: ٦٠٥..

يشئ الضمير ويعود إلى أحد المذكورين كقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا [٥/ظ] اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾^(١)، وقد يذكر شيء واحد مقصوداً معه ضده فيعود إليه ضمير اثنين^(٢) كقول الشاعر^(٣):

وما أدري إذا عمّت أرضاه

أريد الخير أيهما يليني

ويرجع ضمير المؤنث إلى الجمع غير جمع المذكر العاقل وإرجاع الضمير إلى المفرد في ضمن الجمع شائع دون عكسه^(٤)،

(١) سورة الرحمن: ٢٢.

(٢) يُنظر: شرح التسهيل: ١/١٥٩.

(٣) صدر البيت مكسور عروضياً، وعجزه من بحر الوافر، وقد نسبه المفضل (ت ١٦٨هـ) والأزهري (ت ٣٧٠هـ) إلى المثقب العبدى، ونصه في المفضليات:

فَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَمْرًا أُرِيدُ الْحَيَّرَ أَيُّهَا يَلِينِي
وفي تهذيب اللغة وردت (أرضاً) بدلاً من (أمرأ) ينظر: المفضليات: ٢٩٢، وتهذيب اللغة: ١٥/٣٦٥، وذكره ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) والخوارزمي (ت ٣٨٧هـ)، من دون نسبة، ينظر: ليس في كلام العرب: ٣٤٣، ومفاتيح العلوم: ١١٨.

(٤) يُنظر: شرح التسهيل: ١/١٢٧ - ١٢٩،

المظهر من الضمير، وفي باب التنازع على مذهب البصريين^(٦)، والفعل الذي لله تعالى في القرآن يصحّ إضمار الله من غير

قوله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} فقد قال جماعة البصريين والكسائي من الكوفيين: إن «هُوَ» ضميرُ الشأن والحديث، أُضمِر ولم يتقدّمه مذكورٌ، وفسّره ما بعده من الجملة. وقال الفراء: هو ضميرُ اسم الله تعالى، وجاز ذلك وإن لم يجر له ذكرٌ لهما في النفوس من ذكره، وكان يميز: (كان قائماً زيداً)، و(كان قائماً الزيدان والزيدون)، فيكون (قائماً) خبراً لذلك الضمير وما بعده مرتفعٌ به، والبصريون لا يُجيزون أن يكون خبرٌ ذلك الضمير اسماً مفرداً؛ لأنّ ذلك الضمير هو ضميرُ الجملة، فينبغي أن يكون الخبر جملة، كما تقول: (كان زيدٌ أخاك)، فتجعل (الأخ) خبراً له، إذ كان هو إيّاه، ينظر: شرح المفصل: ٣٣٦/٢.

(٦) في باب التنازع نحو (أكرمني وأكرمت زيداً) و (أكرمتُ وأكرمني زيدٌ) ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، إلى أنّ إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أنّ إعمال الفعل الثاني أولى، واحتج الكوفيون بأنّ الذي يؤيد أنّ إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا عملت الثاني أدّى إلى الإضمار قبل الدّكر، والإضمار قبل الدّكر لا يجوز في كلام العرب، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧١/١-٧٣.

يذكر بعده^(١) لكون التفصيل بعد الإجمال أوقع في النفوس^(٢)؛ فيكون ذلك أبلغ من الذكر أولاً مفسراً^(٣)، وصار كأنه في حكم العائد إلى الحديث المتقدم المعهود، وكذا الحال في ضمير نعم الأمير أميرنا وربّه رجلاً^(٤)، وبذلك زيف قول مَنْ قال: الإضمار قبل الذكر جائز عند النحويين في ضمير الشأن^(٥)، وضمير نعم، وإبدال

(١) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٧١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٣٤/٢-٣٣٥، وشرح التسهيل: ٢٦٣/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢٣٤/١، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦٥/٢.

(٢) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٧٢/١، والطراز للعلوي (ت ٧٤٥هـ): ٧٦/٢.

(٣) ينظر: الطراز: ٧٦/٢.

(٤) يُنظر: المسائل الحليات لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): ٢٣٣، وشرح المفصل: ٢٠٦/١، شرح التسهيل: ١٦٩/٢-١٧٠.

(٥) من شروط ضمير الشأن عند النحويين أن يكون مفسره جملة وألاً يكون له تابعاً فلا يؤكد ولا يوصف ولا يبدل منه وقد أجاز الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) أن يكون (الله) بدلاً من (هو) و(أحد) خبر (هو)، ينظر: الكشاف: ٨١٧/٤، وقال ابن يعيش: فأما

الإضمار على خلاف مقتضى الظاهر بل لقيام قرينة حالية أو مقالية وثانيهما أن يقصد الإشارة إليه من حيث حاضر فيه وإلا فحقه الإظهار كما في قولك: (إن جاءك زيد فقد جاءك فاضل كامل)، ومن المواضيع التي تظهر في مقام الإضمار قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾^(٤)؛ فعدل إلى الظاهر للدلالة على أن الله عاداهم لكفرهم [٧/و] وإن عداوة الملائكة والرسل كفر، وتفكيك الضمائر^(٥) إنما يكون مخللاً بحسن النظم إذا كان كل منهما راجعاً إلى غير ما يرجع إليه الباقي أو يرجع ما في الوسط منها إلى غير ما يرجع إليه ما في الطرفين فلا بد من صون الكلام عنه، وأما التفكيك الذي لا يقضى إليه فلا يخل كما إذا رجع الأول والآخر منها إلى غير ما يرجع إليه الباقي

ذكر وليس فيه إضمار قبل الذكر لتعيينه في العقول، والإضمار قد يكون على مقتضى الظاهر، وقد يكون على خلافه، وشرط الأول أن يكون المضمّر حاضرًا في ذهن السامع بدلالة السياق أو السباق^(١) عليه، وقيام قرينة لإرادته، أو أن يكون حقه أن يحضر، ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾^(٢)، وشرط [٦/ظ] الثاني أن يكون نكتة تدعو إلى تنزيهه منزلة الأول، وتلك النكتة قد يكون لتفخيم شأن الضمير، كقوله الكريم: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَيَّ قَلْبِكَ﴾^(٣)، والإظهار قد يكون على خلاف مقتضى الظاهر عند أمرين أحدهما كونه حاضرًا أو في شرف الحضور في ذهن السامع لكونه مذكورًا لفظًا أو معنى أو في حكمهما لأمر خطابي كما في

(١) كذا في الأصل وفي الكليات « أو مساقه

عليه »، الكليات: ١٣٦

(٢) سورة عبس: ١.

(٣) سورة البقرة: ٩٧.

(٤) سورة البقرة: ٩٨.

(٥) يريد المخالفة بين الضمائر في المرجع.

كان مصدرًا بأب وأم وابن وبنت فهو كنية، وإلا فإن قصد التعظيم أو التحقير فهو لقب وإلا فهو اسم^(٥)، ويجوز اجتماع الثلاثة لشخص واحد إذا قصد بكل واحد منها ما لا يقصد بالآخر، وفي التسمية إيضاح، وفي الكنية تكريم أو إهانة، وفي التلقب ضرب من الوصفية، ويجوز وقوع علمين لشخص واحد كما أن الله تبارك سمى حبيبه بمحمد وأحمد، وإذا اجتمع الاسم واللقب فالاسم إن لم يكن مضافاً أضيف إلى اللقب كسعيد كرز، وإن كان مضافاً يؤخر اللقب، وجاز الاتباع إما على البدلية وإما على عطف البيان، وجاز القطع إلى الرفع بإضمار هو، وإلى النصب بإضمار أعني مطلقاً^(٦)،

(٥) يُنظر: شرح التسهيل: ١٤٧/٢ - ١٤٨،

وشرح الرضي على الكافية: ٢٦٤/٣ -

٢٦٥، والإيضاح غي علوم البلاغة:

١٢/٢ - ١٣، والكليات: ٦٠٣.

(٦) يُنظر: شرح التسهيل: ١٤٩ - ١٥٠،

والجواز مذهب الكوفيين، أما البصريون

فيوجبون الإضافة، ينظر: شرح ابن الناظم:

٤٨، والتذييل والتكميل: ٣١٧/٢.

كالذي وقع في آية الوصية^(١)، وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ وَ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾^(٢).

باب العلم، كالجبل وهو كل اسم يفهم منه معنى معين لا يصلح لغيره^(٣)، فإن كان من واضع معرفةً يسمّى علماً خاصاً كزيد وعمرو، وإن كان من واضع نكرةً يسمّى علماً عاماً كمحمد وحسن^(٤)، والعلم الخاص يدل على فرد معين بجوهره، ومادته، واللفظ الذي يذكر ويراد لفظه فهو من قبيل علم الشخص [٧/ظ] فيجري أحكامه عليه، وهو إن

(١) جاء في الكليات: «وأما التفكيك الذي لا يُبْضِي إِلَيْهِ كَمَا إِذَا رَجَعَ الْأَوَّلُ أَوْ الْآخِرُ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ مَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ الْبَاقِي كَالَّذِي وَقَعَ فِي آيَةِ الْوَصِيَّةِ ... فَلَا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِخْلَالِ»، الكليات: ٥٦٩.

(٢) سورة البقرة: ١٨١.

(٣) قال ابن الحاجب: «العلم ما وضع لشيء

بعينه غير متناول غيره بوضع واحد»،

ينظر: الكافية في علم النحو: ٣٧.

(٤) يُنظر: شرح المفصل: ٩٣/١، و ٣٤٨/٣،

والإيضاح في علوم البلاغة للقزويني

(١٧٣٩هـ): ٢٧/٢، والكليات: ٦٠٣.

وقد ينكر العلم فيجري مجرى النكرة، ويسلب التعيين بالثنائية والجمع^(٤)، والعلم [٨/ظ] من حيث كونها علماً لشخص معين لا تعدد فيه؛ فلا يصلح أن يثنى ويجمع، وإما إذا وقع فإذا قيل: الزيدون، فكأنه قيل: المسمون^(٥) يزيد، فجمع بهذا الجمع لكونه في صفة العقلاء^(٦).

باب اسم الإشارة وهو ما وضع لمشار إليه إشارة حسية^(٧)، ومثل: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾^(٨)، مما ليس فيه الإشارة حسية

بين النحويين، ينظر: البديع في علم العربية: ٧٥/٢.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد: ٣١. وشرح الرضي على الكافية: ٢٥٧/٣
(٥) في الأصل (المسلمون)

(٦) تابعه في هذا التعليل الكفوي في الكليات: ١٠١١، ويعلل الرضي جمع العلم جمعاً سالماً بأنه تحصينا له بالتصحيح عن جمع التكسير، وأنه يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٧٤/٣.

(٧) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٧٢/٢.
(٨) سورة الأنعام: ١٠٢.

والعلم المنقول لا يكون مضافاً ومعرّفاً بلام^(١)، وإذا ثنّى [٨/و] أو جمع لزم فيه اللام، وإن لوحظ فيه معنى الوصف فلا يلزم كالعبّاس والحسن والنجم للثريا من الأعلام التي لزم دخول اللام عليها، وكذا الصعق والمصادر كالفضل والعلاء جاء استعمالها باللام وبدونها، والأعلام الغالبة التي تسمى أعلاماً اتفاقية، وهي ما كان في الأصل جنساً كثر استعماله مع لام العهد قبل العلمية حكمها لزوم اللام البتة؛ إذا اللام فيها كبعض العلم بخلاف المنقولة من الصفة؛ لأن اللام ما صارت كبعض الكلمة، بل دخلت لمحا للوصفية الأصلية^(٢)، وأما المنقولة من اسم جنس فإن كان المنقول عنه مما يشعر بالمدح أو الذم جاز دخوله لمحا للأصل وإلا فلا^(٣)،

(١) ينظر: شرح المفصل: ١/١٣٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١/١٢٦، تسهيل الفوائد: ٣١، والتذييل والتكميل: ٣٢٣/٢.

(٣) وجوب دخول الألف واللام على الأعلام المثناة أو المجموعة من المسائل الخلافية

وانحطاط محله منزلة بعد المسافة، وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو: بالله العظيم، وذلك قسم عظيم لأفعلن كذا؛ لأن المعنى غير مدرك حساً، فكأنه بعيد^(٥).

باب المعرفّ بالنداء هو النكرة المقبل عنها نحو: يا رجل^(٦)، وذهب قوم إلى أنه معرفّ بلام محذوفة^(٧)، ولا خلاف في نكرة غير مقصودة أنه باقٍ على التنكير والعلم المنادى نحو: (يا زيد) ذهب بعضهم^(٨) أنه معرفّ بالنداء بعد

(٥) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٧٨/٢، ٤٧٩، والطراز: ١٤٦/٣، ومختصر المعاني، للفتنازاني (ت ٧٩٣هـ): ٥٣.

(٦) يُنظر: همع الهوامع: ١/ ٢١٩.

(٧) ذهب إلى هذا الرأي أبو حيان الأندلسي الذي يرى أنّ أداة التعريف نابت مناب حرف النداء، ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٠٩/٢، ومذهب سيبويه أنّها تعرفت بالقصد، ينظر: كتاب سيبويه: ١٩٧/٢.

(٨) هذا الرأي للمبرد، إذ قال: «إذا قلت يا زيد وَيَا عَمْرُو فقد أخرجته من بابه لأن حد الأسماء الظاهرة أن تخبر بها واحد عن واحد غائب والمخبر عنه غيرها فتقول قال زيد

يحمل على المجاز^(١)، وله ثلاثة مراتب الدنيا والقصوى والوسطى، فما تجرّد عن الكاف واللام فهو للدنيا، وما صحب الكاف وحدها فهو للوسطى، وما صحب الكاف واللام معاً فهو للقصوى^(٢)، ويصحب هاء التنبيه بالمجرد والمقرون بالكاف دون اللام^(٣)، والكاف حرف خطاب يبين أحوال المخاطب، واللام للتبديد، وقد يشار بما للبعيد إلى القريب تعظيماً نحو: ﴿الْمَ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾^(٤) تنزيلاً منزلة بعد المسافة [٩/و] لبعده درجته، ورفعة محله، وقد

يقصد به تعظيم المشير كقول الأمير لبعض حاضريه: (ذلك قال كذا)، أو

تحقيراً بالبعد كما يقال: (ذلك اللعين فعل كذا) تنزيلاً لبعده عن ساحة عز الحضور،

(١) يُنظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٧٢/٢، ٤٧٩.

(٢) يُنظر: توجيه اللمع لابن الحجاز (ت ٦٣٩هـ): ٣١٦.

(٣) يُنظر: المصدر نفسه: ٣١٦.

(٤) سورة البقرة: ١ - ٢.

ضمن بعض الأفراد فيحمل على المعهود الذهني، وإن لم يرد به معهود خارجي، ولا جنس من حيث هو، ولا استغراق لانتفاء القرينة تعين إرادته في ضمن بعض الأفراد لا بعينه فيكون في المعنى كالنكرة فتارة ينظر إلى معناه فيعامل معاملة النكرة كالوصف بالنكرة والجملة، وتارة ينظر إلى لفظه فيوصف بالمفرد، ويجعل مبتدأ، وإذا حال والموصول إن طابق لفظه معناه وجب مطابقة العائد لفظاً ومعنى، وإن خالف فالوجهان جائزان مراعاة اللفظ والمعنى^(٣).

باب المعرف باللام وهو إمّا عهد [١٠/و] خارجي إن أريد به حصّة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحداً كان أو أكثر، وشرط ذلك تقدّم ذكره صريحاً أو كناية^(٤) كقوله العظيم:

(٣) يُنظر: شرح التسهيل: ١/١٨٦ - ١٨٧، والكليات: ٨٦٠.
(٤) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/٢٢، ومختصر المعاني: ٥٤

إزالة تعريف العلمية، والمختار أنه لم يتجدّد له التعيّن بل هو معرّف بالعلمية، وبالنداء^(١).

باب الموصول هو ما [٩/ظ] لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد^(٢)، وصلته الجملة الخبرية، والعائد ضمير له، والموصول كالمعرّف باللام من حيث أنه يحمل على المعهود الخارجي إن وجد قرينة وإلاّ فعلى الجنس، وإن أريد به من حيث أنه يتحقق في

فزيد غيرك وغير المُخاطب وَلَا تقول قَالَ زيد وَأنت تعنيه أعني المُخاطب فَلَمَّا قلت يَا زيد خاطبته بهذا الاسم فأدخلته في باب مَا لَا يكون إِلَّا مَبْنِيًا نَحْوُ أَنتَ وَإِيَّاكَ وَالتَّاءِ فِي قُئِمْتَ وَالكَافِ فِي ضَرَبْتِكَ وَمَرَرْتَ بِكَ فَلَمَّا أخرج من باب المعرفة وأدخل في باب المبنية لزمه مثل حكمها وبنيتها على الضم لتخالف به جهة مَا كَانَ عَلَيْهِ معرباً لِأَنَّهُ دخل في باب الغايات»، المقتضب: ٤/٢٠٤ - ٢٠٥. وينظر: المصدر نفسه: ٤/٢٣٩.

(١) يُنظر: أمالي ابن الحاجب: ٢/٦٨٤ - ٦٨٥، وشرح التسهيل: ٣/٣٩٢.
(٢) في التعريفات: «ما لا يكون جزءاً تاماً إلا بصلة وعائد»، التعريفات للشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ): ٢٠٠.

نفس الماهية من حيث هي [١٠/ظ] نحو: (الرجل خير من المرأة)، وإنما استغراق إن أراد به جميع ما صدق عليه من الأفراد^(٧) كقوله الكريم: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٨)، وهو إن أريد كل فرد ممّا يتناوله اللفظ بحسب اللغة؛ فهو استغراق حقيقي^(٩) كقوله تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾^(١٠)، وإن أريد كل فرد ممّا يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو: (جمع الأمير الصاغة)، فهو استغراق عرفي^(١١)، وقد يجيء لام التعريف على معان غير المذكورة مثل التعظيم، نحو: الحسن، والتزيين، نحو: الذي، والتي على قول، وقد يراد من دخولها مجرد شهرة مدخولها بين الناس، وذلك

﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾^(١)، وقد يستغنى عن تقدم ذكره بعلم المخاطب بالقرائن، نحو: (خرج الأمير) إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد^(٢)، والمظهر المعرف باللام الموضوع موضع المضمر فهو للعهد الخارجي وأما معهود حضوري إذا كان مدلوله حاضرًا كما في وصف المنادى واسم الإشارة^(٣) نحو: (يا أيها الرجل)^(٤)، وهذا الرجل، وإما معهود ذهني إن أريد به حصة باعتبار كونه معهودًا في الذهن، كقولك: ادخل السوق، ولا عهد في الخارج، وهذا في المعنى كالنكرة فيعامل معاملة النكرة فيوصف بالجملة^(٥)، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾^(٦)، وإما جنس إن أريد به

(٧) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/٢٥،

والكليات: ٧٧٩ - ٧٨٠.

(٨) سورة البقرة: ١٩٥.

(٩) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٥ -

٢٦، ومختصر المعاني: ٥٥.

(١٠) سورة الأنعام: ٧٣.

(١١) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/٢٦،

ومختصر المعاني: ١/٤٨ - ٤٩.

(١) سورة آل عمران: ٣٦.

(٢) يُنظر: مختصر المعاني: ٥٤.

(٣) يُنظر: الكليات: ٨٦٠.

(٤) في الأصل (يا أيها الرجل)

(٥) يُنظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/٢٣ -

٢٤، وورد هذا الكلام بنصه في الكليات:

٧٨٠.

(٦) سورة الجمعة: ٥.

إذا كان مدخولها خبراً للمبتدأ، نحو: (والده العبد) أي ظاهر على أنه على هذه الصفة^(١)، وكون الألف واللام عوضاً عن المضاف إليه مذهب الكوفيين^(٢)، والصواب اللام يغني غناء الإضافة في الإشارة إلى المعهود^(٣).

باب المضاف وهو ما أضيف إلى أحد المذكورة إضافة معنوية^(٤) وهي كون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها، والإضافة كاللام للتعين [١١/و] والإشارة إلى حصة من الجنس أو إلى الجنس نفسه، وقد تدل القرينة على البعضية فتصرف إلى البعض، وقد لا تدل فتصرف إلى الكل، وهو معنى الاستغراق^(٥)، والمضاف^(٦) يكتسب من المضاف إليه التخصيص كما يكتسب التعريف، نحو: غلام رجل، والجنسية نحو: غلام الرجل، والاشتقاق نحو: مررت برجل أي رجل، والظرفية نحو: مررت بأي وقت، والشرطية نحو: غلام

(١) جاء في شرح تلخيص المفتاح: «وقد يشار إلى تعيين الجنس من حيث انتسابه إلى المسند إليه فيرجع التعيين إلى الانتساب كما في بيت حسان: [ووالدك العبد]، أي: ووالدك المعروف بالعبودية «الأطول شرح تلخيص المفتاح لابن عربشاه (ت ٩٤٣هـ): ٣١٧/١، وينظر: الكلبيات: ١٦٦.

(٢) قال الفراء (ت ٢٠٧هـ): «والعرب تجعل الألف واللام خَلْفًا من الإضافة، فيقولون: مررتُ على رجلٍ حَسَنَةٍ العَيْنُ فَيَبِيحُ الأنفُ والمعنى: حَسَنَةٌ عَيْنُهُ فَيَبِيحُ أنفهُ»، معاني القرآن للفراء: ٤٠٨/٢، وينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج (ت ٣١١هـ): ٣٢٣/١، ونسبه الشوكاني للفراء، ينظر: فتح القدير للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): ٥٠٣/٤.

(٣) يريد عائد الصلة أو الصفة.

(٤) يريد بالإضافة المعنوية الإضافة المحضة، وهي خلاف الإضافة اللفظية التي تكون غير محضة، ينظر: البديع في علم العربية: ٢٩٥/١.

(٥) يُنظر: الإيضاح العسدي لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ): ٢٦٧، والبديع في علم العربية: ٢٨٣/١، ٢٩٣.

(٦) تكررت لفظة المضاف في الاصل

من تضرب أضرب، والاستفهام نحو: العزة عمّا يصفون، وسلام على المرسلين، غلام من عندك، والتنكير نحو: هذا

تمت عام [١١/ظ]

زيد رجل، والتأنيث كقوله تعالى: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾^(١)، على القراءة^(٢) بالتاء^(٣)، ويكتسب التذكير^(٤) كما قيل في بعض الوجوه في قوله الكريم: ﴿وَإِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٥)، قد تيسر الإتمام بعناية الملك العلامة، ومن الناظر أرجو أن يحسن ويعين فإنه لا يضيع أجر المحسنين، سبحان ربك رب

المصادر والمراجع

■ القرآن الكريم

■ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التّوّاب، ط ١، مكتبة الخانجي بالقاهرة: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

■ الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تأليف: إبراهيم بن محمد بن عريشاه عصام الدين الحنفي (ت: ٩٤٣ هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط ١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية: بيروت - لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

■ إعراب القرآن المنسوب للزجاج

(١) سورة الأنعام: ١٥٨.

(٢) في الأصل (القراءة)

(٣) قرأ ابن سيرين (ت ١١٠) (لا تنفع نفسا إيمانها)، ينظر: إعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨ هـ): ١٠٩ / ٢، ونسبها ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) لابن عمر (ت ٧٣ هـ) وابن سيرين أيضاً، ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ٤٧، ونسبها ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) لأبي العالية الرياحي (ت ٩٣ هـ)، ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات: ٢٣٦/١.

(٤) يُنظر: اللمع في العربية: ٨٠، والبديع في علم العربية: ٢٩٦/١، والكليات: ١٣٤.

(٥) سورة الأعراف: ٥٦.

- الإنصاف في مسائل الخلاف
بين النحويين: البصريين والكوفيين،
تأليف: أبي البركات، كمال الدين
الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ومعه كتاب
الانتصاف من الإنصاف تأليف:
محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة
العصرية: لبنان، صيدا - بيروت،
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل
المعروف بتفسير البيضاوي، تأليف:
عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي
(ت ٦٩١هـ)، إعداد وتقديم: محمد
عبد الرحمن المرعشلي، ط ١، دار إحياء
التراث العربي: بيروت، ١٤١٨هـ
- الإيضاح العضدي، تأليف: أبي
علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق:
د. حسن شاذلي فريهود (كلية الآداب
- جامعة الرياض)، ط ١، ١٣٨٩هـ -
١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي
عمر بن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق:
- (ت ٣١١هـ) تحقيق ودراسة: إبراهيم
الإيباري: دار الكتب الإسلامية:
دار الكتاب المصري - القاهرة ودار
الكتب اللبنانية - بيروت، ١٤٠٤هـ -
١٩٨٢م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر
النحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د.
زهير غازي زاهد، ط ٢، عالم الكتب:
مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ -
١٩٨٥م.
- الأعلام (قاموس تراجم
لأشهر الرجال والنساء من العرب
والمستعربين والمستشرقين) تأليف:
خير الدين الزركلي، ط ١٥، دار
العلم للملادين: بيروت - لبنان،
أيار/ مايو ٢٠٠٢م.
- أمالي ابن الحاجب، تأليف جمال
الدين ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)،
دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان
قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجليل
- بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

القاموس (الجزء الثالث والثلاثون)،
للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي
(ت ١٢٠٥ هـ)، تحقيق: إبراهيم
الترزي، ط ١، التراث العربي: سلسلة
يصدرها المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب بدولة الكويت:
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
■ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة
(ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: السيد أحمد
صقر، ط ٢، دار التراث: القاهرة،
١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
■ التذيل والتكميل في شرح كتاب
التسهيل، ألفه: أبو حيان الأندلسي
(ت ٥٧٤ هـ)، حققه: د. حسن
هنداوي، ط ١، دار القلم - دمشق،
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
■ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،
تأليف: جمال الدين ابن مالك (ت
٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات،
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،
وزارة الثقافة المؤسسة المصرية العامة

د. موسى بنيان العليلي، وزارة
الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء
التراث الإسلامي، العراق. د. ط،
د. ت.
■ الإيضاح في علوم البلاغة،
للخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ)،
تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي،
ط ٣، دار الجيل - بيروت، ١٤١٤ هـ -
١٩٩٣ م.
■ البحر المحيط في التفسير، لأبي
حيان الأندلسي (ت ٧٥٤ هـ)، بعناية:
صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة
والنشر: بيروت - لبنان، (١٤٣١ -
١٤٣٢ هـ)، ٢٠١٠ م.
■ البديع في علم العربية، لابن
الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة:
د. فتحي أحمد علي الدين، ط ١،
جامعة أم القرى، مكة المكرمة -
المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧ /
١٤٢٨ هـ.
■ تاج العروس من جواهر

لابن جنبي) لأحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط ٢، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة: جمهورية مصر العربية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

■ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، دار الفكر العربي: القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

■ الجامع لأحكام القرآن، تأليف: القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط ٢، دار الكتب المصرية: القاهرة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

■ الجواهر المضوية في طبقات الحنفية، لابن أبي الوفاء القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ط ٢، هجر للطباعة والنشر: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

للتأليف والنشر، الجمهورية العربية المتحدة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م

■ التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٩٨٣م.

■ تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، المؤلف: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت ٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، ط ١، دار الكلم الطيب: بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

■ تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

■ توجيه اللمع (شرح كتاب اللمع

القيسي، ط١، سلسلة إصدارات مجلة
الحكمة: بريطانيا- مانشستر، ١٤٢٩
هـ- ٢٠٠٨م.

▪ دستور العلماء (جامع العلوم
في اصطلاحات الفنون)، عبد النبي
بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت
ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية:
حسن هاني فحص، دار الكتب
العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

▪ شرح ابن الناظم على ألفية ابن
مالك، تأليف: ابن الناظم أبي عبد الله
بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد
باسل عيون السود، ط١، دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ/
٢٠٠٠م.

▪ شرح التسهيل، لابن مالك (ت
٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن
السيد، و د. محمد بدوي المختون،
ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ
- ١٩٩٠م.

▪ شرح التصريح على التوضيح

▪ حاشية الشَّهَابِ عَلَى تَفْسِيرِ
الْبَيْضَاوِيِّ، الْمُسَمَّاةُ: عِنَايَةُ الْقَاضِي
وَكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تَفْسِيرِ الْبَيْضَاوِيِّ،
تأليف: شهاب الدين الخفاجي (ت
١٠٦٩هـ)، دار صادر - بيروت.

▪ حاشية الصبان على شرح
الأشموني لألفية ابن مالك، أبو
العرفان محمد بن علي الصبان
الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب
العلمية بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

▪ الحاشية على المطول شرح
تلخيص مفتاح العلوم (في علوم
البلاغة)، تأليف السيد الشريف
الرجزاني (ت ٨١٦هـ)، قرأه وعلّق
عليه: د. رشيد أعرضي، ط١، دار
الكتب العلمية: بيروت - لبنان،
١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

▪ درج الدرر في تفسير الآي
والسور، تأليف: عبد القاهر الجرجاني
(ت ٤٧١هـ)، تحقيق: وليد بن أحمد
بن صالح الحسين، وأياد عبد اللطيف

د. إميل بديع يعقوب، ط ١،
دار الكتب العلمية، بيروت -
لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

▪ شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن
أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق:
خالد عبد الكريم، ط ١، المطبعة
العصرية - الكويت، ١٩٧٧ م.

▪ شرح تسهيل الفوائد، محمد بن
عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي،
أبو عبد الله، جمال الدين (ت
٦٧٢ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد،
محمد بدوي المختون، هجر للطباعة
والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١،
١٩٩٠ م.

▪ شرح شذور الذهب في معرفة
كلام العرب، لجمال الدين، ابن هشام
الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: عبد
الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع
- سوريا.

▪ الصحاح تاج اللغة وصحاح
العربية، تأليف: اسماعيل بن حماد

أو التصريح بمضمون التوضيح
في النحو، تأليف خالد بن عبد الله
الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)، تحقيق: محمد
باسل عيون السود، ط ١، دار الكتب
العلمية - بيروت - لبنان، ١٤٢١ هـ /
٢٠٠٠ م

▪ شرح الرضي على الكافية:
للرضي الاسترابادي (٦٨٦ هـ)،
تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر،
ط ٢، منشورات جامعة قار يونس،
بنغازي ١٩٩٦ م..

▪ شرح الكافية الشافية، تأليف:
جمال الدين بن مالك (٦٧٢ هـ)
تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي،
ط ١، جامعة أم القرى مركز البحث
العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،
مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

▪ شرح المفصل للزنجشري،
تأليف: موفق الدين بن يعيش
الموصلبي (ت ٦٤٣ هـ)، قدم له:

- الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، دار العلم للملايين: بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تأليف: يحيى بن حمزة الحسيني العلوي (ت ٧٤٥هـ)، ط ١، المكتبة العنصرية - بيروت، ١٤٢٣ هـ.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لبهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط ١، المكتبة العنصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- غريب الحديث، لإبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، ط ١، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٥ هـ.
- فتح القدير، تأليف: محمد بن الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، ط ١، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ١٤١٤ هـ.
- القرآن الكريم.
- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط ١، مكتبة الآداب: القاهرة، ٢٠١٠ م.
- كتاب الأفعال لابن القوطية (ت ٣٦٧ هـ)، تحقيق: علي فوده، ط ٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٣ م.
- كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، تأليف: جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، مع حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣)، وتخرىج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي

- (ت ١٣٦٠ هـ)، ط ٣، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٧ هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧ هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١ م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط ٢، مؤسسة الرسالة ناشرون: بيروت - لبنان، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، تأليف: أبي البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، ط ١، دار الفكر - دمشق، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م
- لسان العرب، جمال الدين بن منظور (ت ٧١١ هـ)، ط ٣، دار صادر: بيروت، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
- اللمع في العربية، صنفه: أبو الفتح عثمان بن جني الموصللي (ت ٣٩٢ هـ)، حققه: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية: الكويت، ١٩٧٢ م.
- ليس في كلام العرب، تأليف: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني الموصللي (ت ٣٩٢ هـ)، بتحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحلیم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر: القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- مختصر المعاني، لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ)، ط ١،

- منشورات دار الفكر، قم
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب
البدیع، لابن خالویه (٣٧٠ هـ)،
عني بنشره: ج. برجستراسر، لجمعية
المستشرقين الألمانية، المطبعة الرحمانية
بمصر، ١٩٣٤ م.
- المرتجل (في شرح الجمل) لابن
الخشاب (ت ٥٦٧ هـ)، لأبي محمد
عبد الله ابن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ)،
تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين
مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)،
دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- المسائل الحلبيات، صنعة: أبي
علي الفارسي (المتوفى ٣٧٧ هـ)،
تحقيق: د. حسن هندراوي، ط١، دار
القلم، دمشق - دار المنارة، بيروت:
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- معاني القرآن، لأبي الحسن
سعید بن مسعدة الأخفش الأوسط
(ت ٢١٥ هـ)، تحقيق: د. هدى
محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي:
- القاهرة، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م
- معاني القرآن، تأليف: (ت)
٢٠٧ هـ) تحقيق: أحمد يوسف النجاتي،
ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح
إسماعيل الشلبي، ط ١، دار الكتب
المصرية، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥.
- معاني النحو، تأليف: د. فاضل
صالح السامرائي، ط١، دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن،
١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
- معجم البلدان، لياقوت بن عبد
الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، ط٢، دار
صادر، بيروت، ١٩٩٥ م
- معجم التعريفات، للشريف
الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تحقيق:
محمد صديق المشاوي، دار الفضيلة،
القاهرة، د. ط، د. ت.
- معجم الفروق اللغوية للحاوي
لكتاب أبي هلال العسكري (ت نحو
٣٩٥ هـ)، وجزءاً من كتاب السيد نور
الدين الجزائري تحقيق: مؤسسة النشر

- الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ط ٦، قم المشرفة، ١٤٣٣ هـ.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت. د.ت
- معجم مقالات العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٤ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط ٦، دار الفكر: دمشق، ١٩٨٥.
- مفاتيح العلوم، لمحمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ)، حققه: إبراهيم الأبياري، ط ٢، دار الكتاب العربي: بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط ٢.
- المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلي الضبي (ت نحو ١٦٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط ٦، دار المعارف: القاهرة.
- المقتضب، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب. - بيروت. د.ط، د.ت.
- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل، تأليف: أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغرناطي (ت ٧٠٨هـ)، تحقيق: سعيد الفلاح، ط ٢، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- موسوعة كشاف اصطلاحات

الرسائل الجامعية:

■ كتاب التكميل في شرح أصول
اليزدوي، للإمام وجيه الدين عمر
بن عبد المحسن الأرنجاني (كان
حيًا سنة ٧٢٦ هـ) دراسة وتحقيقًا،
إعداد: عبد العزيز بن أحمد بن عائض
الزهراني، إشراف: أ.د. حسين بن
خلف الجبوري، أطروحة دكتوراه،
جامعة أم القرى، كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية: ١٤٣٧ هـ -
١٤٣٨ هـ.

شبكة المعلومات الدولية

■ موسوعة البحوث والمقالات
العلمية، علي الشحود.

[https://ketabonline.com/ar/
books/26359](https://ketabonline.com/ar/books/26359)

الفنون والعلوم، لمحمد علي التهانوي
(ت بعد ١١٥٨ هـ)، تقديم وإشراف
ومراجعة: د. رفيق العجم، ط ١،
مكتبة لبنان ناشرون: بيروت - لبنان،
١٩٩٦ م.

■ نتائج الفكر في النحو للشَّهيلي،
لأبي القاسم الشَّهيلي (ت ٥٨١ هـ)،
ط ١، دار الكتب العلمية: بيروت:
١٤١٢ - ١٩٩٢ م

■ هدية العارفين أسماء المؤلفين
وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد
أمين بن مير سليم الباباني البغدادي
(ت ١٣٩٩ هـ)، طبع بعناية وكالة
المعارف الجليلة في استانبول ١٩٥١،
أعدت طبعه بالأوفست: دار إحياء
التراث العربي بيروت.

■ همع الهوامع في شرح جمع
الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر،
جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)،
تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة
التوفيقية، مصر. د.ط.د.ت.

